مجلة المختار للعلوم الإنسانية 39 (1): 166-188، 2021

Research Article

Open Access

الثورات العربية في الألفية الثالثة من المنظور السوسيولوجي (ليبيا أنموذجا)

عبد الناصر شماطه
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي

Doi: https://doi.org/10.54172/tvx08c45

المستخلص: يبدو الحديث عن ثورة الشعب العربي في الألفية الثالثة حديثاً سابقاً لأوانه؛ فالقضية لا تزال أطوارها جارية، ولذلك سنقف في هذه الورقة على الأطر النظرية المقترحة في أدبيات العلوم الاجتماعية، بغية توظيفها في تشخيص الحالة الليبية الراهنة، ونبتغي في طرحنا لهذه القضية تحقيق الأهداف التالية: تحليل وتفسير واقع وآفاق الثورات العربية، والوقوف على حقيقة قضية الشعب الليبي، والتعرف على الوسائل الفاعلة المحلية والدولية للخروج من الأزمة الراهنة. وفي هذا العمل نعتمد على المنهج الوصفي، وتتمثل أهمية هذا المنهج فيما يوفره من بيانات وحقائق ساعدت الباحث على رسم صورة عامة عن موضوع الدراسة، ومرد ذلك أن المنهج الوصفي هو طريقة مناسبة للتحليل والتفسير، والتعرف على هذه الظاهرة، وأسبابها، ودوافعها، ووصفها، ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع. ومن خلال التحليل السوسيولوجي، تمكنا من رصد عدة نتائج من أهمها: أننا أمام ظاهرة اجتماعية تدعوا الباحثين لدراستها والخروج برؤية ونظرية عامة للثورات العربية لما يجب أن يكون عليه الحال بعد هذه الظاهرة الفريدة والمميزة لمجتمعنا العربي عامة والمجتمع الليبي خاصة. كما يجب أن يستند معيار نجاح أو فشل ظاهرة الثورات العربية؛ هو حجم الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، والتأسيس لمناخ من الأمن والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوفير الطمأنينة.

الكلمات المفتاحية: الظاهرة، الثورات، التحليل العربي، الواقع.

Arab Revolutions in the Third Millennium from a Sociological Perspective (Libya as a Case Study)

Abdulnaser Shmata
Sociology Department, Faculty of Arts, Benghazi University

Abstract: Talking about the Arab people's revolution in the third millennium seems premature as the issue is still ongoing. Therefore, in this paper, we will discuss the theoretical frameworks proposed in the literature of social sciences, aiming to employ them in diagnosing the current Libyan situation. Our objectives include analyzing and interpreting the reality and prospects of Arab revolutions, understanding the reality of the Libyan people, and identifying effective local and international means to overcome the current crisis. We rely on the descriptive method, as it provides data and facts that helped the researcher to outline a general picture of the study subject. Through sociological analysis, several key results were identified, including the need for a comprehensive theory for Arab revolutions and the criteria for their success or failure, such as economic reforms, job opportunities, basic services, security, freedom, democracy, and social justice.

Keywords: phenomenon, revolutions, Arab analysis, reality.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

نحن لا ندّعي في هذه المساهمة المتواضعة، أي قدرة على الإلمام الحصري بقضية الثورات العربية في الألفية الثالثة، أو أننا سنقدم عنها كل ما يكفي من التحليل والنقد، إن أقصى ما نطمح إليه هو أن نقدم تحليل سوسيولوجي لانتفاضات الشارع العربي، وذلك من قبيل بحث ومساءلة: أبعاد ودلالات مفاهيم الثورة أو الاحتجاج أو الانتفاض، والعوامل الذاتية والموضوعية لهذا الحراك الثوري العربي، ثم تحديد النتائج المترتبة على هذا الحراك، وما هي مطالبه وآماله ورهاناته الحالية والمستقبلية؟

تعيش معظم المجتمعات العربية منذ العقد الأول للألفية الثالثة، تحت وطأة تحولات وحراك اجتماعي (Social mobility) أطلق عليه عدة مسميات منها: ثورة (Revolution) أو حركات احتجاجية (Protest movements) أو الربيع العربي (Arab Spring) أو التمرد (Rebellion) أو انتفاضة (Uprising) ، ولكن كل هذه المسميات لا تنطبق بنفس الدقة على جميع الثورات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت عنوان واحد، وذلك رغم الحقيقة التي لا مراء فيها وهي أن الثورات العربية في الألفية الثالثة تشترك جميعها في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها وهذا سنأتي على ذكره تفصيلاً.

وفي هذه الورقة فإني أفضل شخصياً استخدام وصف وتعبير" الثورات العربية في الألفية الثالثة" لما ينطوي عليه من تحديد للمعنى بعيداً عن المفاهيم الفضفاضة، وربما أيضاً لأن المصطلح يتبنى شيئاً من الحياد في توصيف الأحداث ويظل مفهوم "الثورة" أحد المفاهيم العلمية المتعارف عليها بوصفها تجسيداً لرغبة وطموح الشعوب نحو التغيير، وفتح صفحة جديدة في تاريخها تبتعد فيها عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق التنمية الحقيقية الواعدة.

المفاهيم والتساؤلات والأهداف والمنهج

يبدو الحديث عن الثورات العربية في الألفية الثالثة– من زاوية ما تحقق أو ما لم يتحقق– حديثاً سابقاً لأوانه في الزمن، فالقضية، لا تزال أطوارها جارية، وإن خفت حدتها، وبالتالي فالحديث عن الإنجازات اليوم قد يحول دون المقاربة الموضوعية للظاهرة، ودون التقييم

السوسيولوجي السليم لتداعياتها، لا سيما من جانب ما تم تحقيقه، وما تعذر إنجازه أو إدراكه لهذا السبب أو ذاك. لكن، وعلى الرغم من هذا التحفظ المنهجي الوجيه في بعض عناصره، فإننا على الأقل نحاول البحث عن رؤى موضوعية لثورات الشعب العربي بعيداً عن أي تجاذبات، وذلك لأنها من أهم القضايا المعاصرة التي تواجه الباحثين في علم الاجتماع بشكل خاص وتحتاج إلى تقديم رؤى نظرية تحليلية تفسر ما يعتري العالم العربي اليوم من أحداث كبرى... مع التركيز بعض الشيء علي المجتمع الليبي كنموذج.

يستند المدخل السوسيولوجي النظري لموضوع الثورات العربية في الألفية الثالثة، إلى طرح مفهوم الثورة وخصائصها، والتساؤلات العامة لموضوع الدراسة، وتبيان لأهم الأهداف التي نبتغي تحقيقها. بعد ذلك لابد من توضيح وتحديد المنهج العلمي المستخدم في هذا العمل.

أولاً: مفهوم الثورة (Revolution):

تعددت التعريفات الخاصة بالثورة واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق، وقد تمكنا من رصد بعض التعريفات، نستعرض أهم ما ورد فيها على النحو التالي:

1. تشير موسوعة علم الاجتماع للثورة بأنها: التغييرات الجذرية في المجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة. (الأسود، 2003: 24).

2. والثورة تعني الخروج عن الوضع الراهن وتغييره، وهي ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة أو جماعة ما هدفها التغيير وفقاً لأيدولوجية لا ترتبط بشرعية قانونية (تهامي، 2013: 7).

3. أيضاً هناك من يعرف الثورة بأنها: التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات. أي أنها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد (الشرقاوي، 1993: 1-2).

ومن أهم خصائص الثورات أن اغلبها تكاد تجتمع على أنها تمثل قطاع أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر، وغالباً ما تكون هذه الأخيرة هي المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية، والتغيير الناجم عن الثورات يكون سريع ومفاجئ وهو سريع الانتشار بين قطاعات الجماهير. كما تشمل الثورة عملية تغيير اجتماعي وسياسي، ويشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة. ومن خصائصها أيضاً أنها ترتكز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم بناء جديد على قواعد جديدة (الطيب، 2007: 100).

ومما تقدم نرى أن مفهوم الثورة هو التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق لتحقيق طموحات عادلة وحقوق كاملة وحرية ونهضة للمجتمع.

ثانياً: مفهوم الثورات العربية في الألفية الثالثة:

ورد في مختار الصحاح أن، أحدهم عربي وجمعهم عَرَب، وهم أُمة من الناس سامية الأصل، كان منشؤها شبهَ جزيرة العرب، وتتركز أساساً في الوطن العربي بشقيه الآسيوي والإفريقي إضافة إلى وجود أقليات عربية بأعداد معتبرة في الأمريكيتين وفي أوروبا وغيرها.

وحسب نظرية أكثرية الباحثين فإن لفظ "عرب" يعني أهل البادية، والبادية المقصودة هي بادية الشام في جنوب الهلال الخصيب وامتدادها، لتشمل اللفظة شبه الجزيرة العربية برمتها، والتي دعيت منذ الحقبة الإغريقية باسم العربية (Arabia) باللاتينية (طقوش، 2009: 28).

وفي هذه الورقة نقصد بمفهوم الثورات العربية في الألفية الثالثة، الحراك المجتمعي (السلمي وغير السلمي أحياناً)، وهو غير منظم تغلب عليه العفوية والتلقائية والحماسة، ولايحمل مشروعاً سياسياً أو أيديولوجياً بل مطالب اجتماعية، وأسهم ذلك الحراك في إسقاط النظام السياسي بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد. وتجسد هذا الحراك في كل من: تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والسودان، ولايزال هناك حراك شعبي ثوري في كل من: الجزائر والعراق.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

من خلال العرض النظري العام والتحليل السوسيولوجي لقضية الثورات العربية في الألفية الثالثة كموضوع للدراسة، نحاول الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها:

1. كيفية تعاطي المنظور السوسيولوجي لماهية تلك الثورات وطبيعتها؟
2. ما طبيعة وأهم العوامل الكامنة وراء اندلاع تلك الثورات؟
3. ما العوامل والأسباب التي أفرزت ثورة الشعب الليبي وتداعياتها؟
4. ما أهم الاستراتيجيات الفاعلة والرؤى المستقبلية للمجتمع الليبي؟

رابعاً: أهداف الدراسة

في طرحنا لهذه القضية ضرورة مجتمعية تتمثل في الوصول إلى مستوى من الوعي والادراك لحجم القضية والأوضاع الراهنة، وحجم التغيرات والتوترات التي أصابت المجتمع، والفهم الحقيقي لطبيعة الأزمة وكيفية التعامل معها بشكل موضوعي. ومن خلال طرح هذه القضية نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل وتفسير واقع وآفاق الثورات العربية، من المنظور السوسيولوجي.
2. التعرف على حقيقة قضية الشعب الليبي، والمسؤوليات الاجتماعية تجاهه.
3. التعرف على الوسائل الفاعلة المحلية والدولية للخروج من الأزمة الراهنة.
4. صياغة رؤية علمية لمواجهة الإشكاليات التي تعتري مجتمعنا الليبي اليوم، يأتي على رأسها قضايا: الإرهاب، وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية وحالة الانقسام السياسي والفوضى الإعلامية والمجتمعية التي نعانيها اليوم.

خامساً: المنهج المستخدم في الدراسة:

نقف في هذه الورقة على الأطر النظرية المقترحة في أدبيات العلوم الاجتماعية، بغية توظيفها في تشخيص الحالة الليبية الراهنة، ونركن في هذه الورقة إلى منهجيات متنوعة، تاريخية وتحليلية ومقارنة، وإلى مرجعيات متعددة، تشمل مقاربات نظرية وتحليلات سياسية، فيما نعول،

حين تعوزنا المنهجيات والمرجعيات، على تقديرات وانطباعات تتكئ على خبرة سياسية ومعايشة لصيقة للأحداث الجارية في البلاد.

وهنا نعتمد على المنهج السوسيولوجي الوصفي، وتتمثل أهمية هذا المنهج فيما يوفره من بيانات وحقائق ساعدت الباحث على رسم صورة عامة عن موضوع الدراسة، ومرد ذلك أن المنهج الوصفي هو طريقة مناسبة للتحليل والتفسير، والتعرف على هذه الظاهرة، وأسبابها، ودوافعها، ووصفها، ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع (عقيل، 1995: 76).

المبحث الأول: المنظور السوسيولوجي للثورات العربية في الألفية الثالثة

هناك عدة نظريات سوسيولوجية تطرح رؤى تحليلية للثورات العربية الراهنة، وهي:

أولاً: نظرية التغيير الكلاسيكية Classical Theory of Change

من أهم روادها ابن خلدون (1332- 1406) والذي رغم عامل الزمن، لا يزال فكره يتمتع بمكانة معرفية متميزة؛ ولذلك فإننا نرجع إلى بعض أفكاره ونظرياته، لتكون مدخلاً تاريخياً وتحليلاً سوسيولوجياً لهذه الظاهرة المعاصرة (الثورات).

تنطلق نظرية التغيير الخلدونية من مفهوم جوهري، وهو إن التغيير سنة من سنن الحياة، وأمر حتمي لا مرد له، وبدونه تصبح المجتمعات في حالة سكون، يؤدي إلى الانحلال والتفسخ. وحتمية التغيير أمر طبيعي لابد من حدوثه، ولا سبيل إلى منعه.

وركزت النظرية الخلدونية على مجموعة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى قيام الثورات، جاء في مقدمتها: الظلم، وترف الطبقة الحاكمة، ونهب أموال الناس، وعدم توفير الفرص المناسبة للعيش الكريم لهم، سوف تخلق هذه الظروف تربة صالحة للهزات الاجتماعية، ومنها ظاهرة التغيير الثوري.

يحمل الفكر الخلدوني نفس الفكرة التي ما تزال قائمة في مجتمعنا العربي المعاصر، ومن ثم فإن الإشكالية النظرية التي عالج بها ابن خلدون الظواهر الاجتماعية، تحت ضغط ذلك الواقع الذي عاشه العرب في ذلك العصر، ما زالت تعيش بصورة أو أخرى داخل إشكالية الفكر العربي الراهن (الملاح، 2010: 252)، وهذا أراه مجدياً في تفسير ثورات الشعب العربي الراهنة.

ثانياً: النظرية الوظيفية Functional theory

في رؤيتها السوسيولوجية ترى أن الثورة انحرافاً مرضياً يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة، وأن الاختلالات الوظيفية يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وأن التمرد أو الثورة هو استجابة لهذه الحالة بغرض التعديل أو التغيير، وإذا قاومت السلطة هذا التغيير فإن التغييرات تكتسب طابعاً ثورياً. كما ربطت هذه النظرية قضية الثورة بمفهوم القيم، فترى أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة المحيطة إلى قيم جديدة تكون لديها القدرة التفسيرية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التطور أو الثورة (الأسود، 2003: 79).

ثالثاً: نظرية الصراع Conflict theory

هذه النظرية ترى أن الحرمان والاحباطات الذاتية، والصراع بين المصالح المختلفة والمتعارضة أحياناً ضرورة لازمة للتغيير الاجتماعي، ويعتبر ماركس أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيسي للتاريخ ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة (الأسود، 2003: 79).

والصراع وفقاً لهذه النظرية هو نتيجة لعامل الإحباط في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإحباط. وأن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق. ولذلك فالعنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال وغياب التطلعات (مقلد، 1991: 226).

رابعاً: نظرية التغيير المعاصرة Contemporary Change Theory

هناك اتفاق بين علماء الاجتماع المعاصرين على أن التغيير (والثورة أحد مفرداته) حالة مستمرة، تحصل بفعل إرادي، أو غير إرادي، عن قصد، أو دون قصد، بتخطيط مسبق، أو بصورة عفوية تلقائية، أو بحكم الظروف. وقد يكون التغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية، بكلّ انعكاساته

السلبية والإيجابية، لكنه، في كلّ الأحوال، من الظواهر التي تتّصف بالديمومة والاستمرار. وفي ذلك إشارة إلى أن التغير مسألة طبيعية، وحقيقة اجتماعية عامة تشهدها كل المجتمعات الإنسانية بجميع ظواهرها ووقائعها (المعجم الوسيط، 2004: 692).

خامساً: نظرية الفوضىChaos Theory

يرى كل من: برودون وكروبوتكين (Proudhon and Kropotkin)، أن الثورات تحاول تحقيق العدالة بواسطة القوة، ولكن الذي يحدث فعلياً هو أن يحل استبداد محل آخر، ومع ذلك فان كل ثورة مهما تفككت وأصابها الإفلاس تدخل على المجتمع قدراً معيناً من العدالة ومن شأن هذه الإنجازات الجزئية أن تفضي في النهاية إلى انتصار العدالة (الكيالي، 1979: 870).

سادساً: نظرية التفاؤل Optimism Theory

طرحت هذه النظرية رؤى مختلفة– اتفق معها كثيراً– اهتمت بتفسير وتحديد الدوافع المؤدية للثورة، وجاءت أهم هذه الرؤى التحليلية التي تقول بأن الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي في نهاية الأمر أدوات التقدم الحتمي للبشرية نحو مجتمع تسوده الحرية والاستقلال في الحكم والتناغم الاجتماعي والمساواة (عبد الله، 2012: 186).

المبحث الثاني: العوامل الكامنة وراء الثورات العربية في الألفية الثالثة

في هذا الصدد، حاولنا رصد وإيجاز أهم ما تم الاتفاق عليه من قبل الباحثين، حول الأسباب والعوامل الرئيسة التي أفرزت تلك الثورات، جاء في مقدمتها ما يأتي:

1. القمع والإقصاء: وهو نتاج لاستبداد الأنظمة السياسية، واحتكار السلطة لسنوات طويلة، ففي ظل هذا الإقصاء والقمع لا تدع أمام الناس فرص أخرى للتغيير سوى طريق الثورة.

2. تهميش النخبة المتعلمة: أي سلطة تنتهج التضييق على الحريات العامة، وهمَّشت النخبة المتعلمة في مجتمعها، فهي تفتح أبواب الثورة على نفسها (برينتن، 2009: 167).

3. غياب الإصلاحات: عندما ينعدم الأمل في تغيير الأوضاع المتردية وإصلاحها، والانتهاك المتكرر للحقوق، يكون ذلك سبب رئيس لقيام الشعوب بالثورات.

4. الفساد والبطالة: عندما أصبح الفساد أحد أركان المنظومة السياسية العربية، أدى هذا إلى تردي الأوضاع الحياتية للشعب بغالبية فئاته حيث تنتشر البطالة، وهذا ما أكده هيربرت ماركيوز في نظريته بأن الثورة إنما تقوم بها الفئات التي لم ينجح النظام في إدماجها كالعاطلين عن العمل (عمارة، 2011: 34).

5. قسوة الدولة المعاصرة: الدولة المعاصرة أخطبوط لا يترك صغيرة ولا كبيرة من حياة المجتمع إلا سعى إلى صياغته على هواه وبقسوة أحياناً تكون شديدة. ولذلك فالشعوب بدأت تثور على هذا الأخطبوط بدل الخضوع له والانصياع لأهوائه، وبالتالي يصبح الجو ملائم، لنمو السخط والشقاق الاجتماعي (برينتن، 2009: 167).

6. الفقر وعدم المساواة: في دراسة حديثة توصلت إلى أن الفقر وعدم المساواة من أهم أسباب اندلاع الاحتجاجات في تونس، ثم امتدادها إلى بقية بلدان الربيع العربي (بدوي، 2018).

7. ثلاثية الاستبداد: أسهمت ثلاثية الاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في غياب العدالة الاجتماعية، وتزاوج المال والسلطة، أي تحالف رجال الأعمال والسياسيين، مما أدى إلى تركز رأس المال والعوائد في عدد محدود وقليل على حساب الغالبية، وقد كان مثلث الحرمان السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بمثابة الأضلاع الثلاثة التي أفرزت ظاهرة الحرمان، والتي بدورها كانت الوقود الحقيقي للثورات العربية في الألفية الثالثة (السكران، 2014).

8. التوريث: يعد هذا خصوصية عربية اعتادها معظم أبناء الشعب العربي في منظومته السياسية القائمة منذ سنوات، وأعتقد أن مشروع التوريث كان هو التوجه العام للأنظمة العربية خاصة بعد تمريره في سوريا، والتمهيد والإعداد له في مصر وليبيا.

المبحث الثالث: المشهد العام للثورات العربية في الألفية الثالثة

أصبح المشهد العام للثورات العربية التي بدأت من تونس في أواخر عام 2010، ثم انتشرت في عدد من المجتمعات العربية، قضيةً أثير حولها الكثير من الأسئلة وأفرزت عديد الإشكاليات، وهذه الحالة المجتمعية دفعت الباحثين صوب اتجاهات عدة، فالبعض انخرط في دعم أفكار وشعارات هذا الحراك المجتمعي، والبعض الآخر اتجه إلى نقده وتفنيده ومساءلته. وهذا– في

رأيي– أنتج معرفة علمية، متسمة بأوفر قدر ممكن من الموضوعية، قادرة على المساهمة في تحليل وتفسير مكونات ومستجدات هذا الواقع الاجتماعي الجديد.

تميزت الثورات العربية، بمظاهر قوية من الاحتجاج والانتفاض والغضب الشبابي والشعبي في مدن عربية عديدة، وذلك من أجل المجابهة للاستبداد والفساد والقهر والتخلف ومصادرة الحقوق، ورفع شعارات التطلع إلى عالم أفضل تسود فيه الحرية والعدالة وكرامة الإنسان، وتبقى الغاية من هذه المساءلة النقدية المذكورة متمثلة، أساساً، في فهم طبيعة ما جرى ومعرفة أهم مسبباته وبواعثه في سياقاتها المحلية وأبعادها الإنسانية، ثم استثمار كل ذلك في محاولة استشراف هادف وموضوعي ما أمكن لما يتوقع أن ينجم عن تفاعلات هذا الحراك الثوري العربي من نتائج سواء في المستقبل المنظور أو البعيد.

وهناك من يرى أن كل الثورات ضد نظام الحكم تشكل ثورات حقيقية طالما كانت تتمتع بتأييد قطاع عريض من الشعب. والتغيير في المجتمعات الإنسانية عامة مشروط بعاملين: الأول موضوعي يتمثل في وصول التناقضات في المجتمع إلى حدود الأزمة, وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير. والعامل الآخر ذاتي، وهو إدراك أبناء المجتمع قيمتهم الحقيقية مؤثرين في حركة المجتمع وصولاً إلى محاولة تغييره (مجموعة من الباحثين، 2011: 42).

وقدم جاك جولدستون (Jack Goldstone)، من جامعة جورج ميسون الأمريكية بحثاً بعنوان: لماذا نعتبر الثورات العربية الراهنة ثورات حقيقية؟ ورأى أن بدايات انطلاق تلك الثورات، تشبه تلك التي حدثت في بلدان الاتحاد السوفيتي القديم، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى ثورات كلاسيكية غير مجدية، ويرجع ذلك للعوامل الآتية:

1. انقسام الطامعين في السلطة بعد إسقاط النظام إلى إسلاميين ومدنيين.
2. وجود انقسام جهوي وعرقي وطائفي وقبلي واسع النطاق في العالم العربي.
3. وجود تدخلات خارجية أساسية في كل بلدان الربيع العربي (بدوي، 2018).

وبرؤية أخرى ذهب جورج لاوسن (George Lausanne) إلى تصنيف الثورات العربية، ضمن إطار الثورات التي اندلعت في أعقاب نهاية الحرب الباردة في عدة مناطق من العالم، وأن

هذه الثورات أدت إلى زيادة ضعف الدولة. ويرى لاوسن أن التركيز على المسألة السياسية في الثورات العربية دون المسألة الاجتماعية، يعني أنها ثورات محدودة النطاق (بدوي، 2018).

ويرى آخرين أن الثورات العربية لم تكتمل مراحلها ولم تنجز كامل أهدافها ولم تستقر بعد، فإن الوقت مازال مبكراً لإعطاء حكماً قاطعاً حول مدى تأثيراتها العميقة في البنية الاجتماعية والنظم السياسية في المستقبل القريب (شحاتة، 2011).

ومما تقدم طرحه يمكن رصد ثلاث اتجاهات، لكل منها قراءته الاستشرافية الخاصة حول إمكانية الثورات العربية على إحداث تغيرات جذرية تقود إلى تحول حقيقي نحو الديمقراطية، سواء على صعيد بلدان الربيع العربي أو المنطقة العربية عامة، وهذه الاتجاهات هي (سلامة، 2014):

الاتجاه الاول: يرى في الثورات الربيع العربي إمكانية حدوث تحولاً ديمقراطياً، لكنه يتطلب جملة من الشروط علما بأنه سيأخذ وقتاً طويلاً، كالثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789 وامتدت حتى 1799، لكنها لم تترسخ مبادئها في عموم أوروبا إلا بعد أكثر من خمسة عقود من الزمن تقريباً أو أكثر. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أيضاً وجود معوقات من شأنها إعاقة عملية الانتقال نحو الديمقراطية، بسلاسة وبسرعة، في بلدان الربيع العربي، أبرزها ما هو متعلق بالبنية الفكرية – السياسية لمجتمعات هذه الأقطار الثائرة.

الاتجاه الثاني: يشاطر الاتجاه الأول في إمكانية حدوث تحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، بسبب فعل الثورات الشعبية، ولكن يختلف عن الفريق الأول في المدة الزمنية التي سيستغرقها ذلك التحول، وهناك من ينفي أن تكون ثورات الربيع العربي محتاجة إلى مثل هذا الزمن لاعتبارات متعددة أبرزها: وجود مؤسسات دولة، وجيوش حديثة، ووسائل اتصال متطورة، وفئات المثقفين والطبقات الوسطى، وذلك يرجح الانتقال السريع نحو الديمقراطية.

الاتجاه الثالث: يرى في الثورات والاحتجاجات العربية عدم القدرة على إمكانية صنع أي شكل من أشكال التحول الذي يفضي إلى الديمقراطية، بل أنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث يرون أن هذه الثورات لا تعدوا أكثر من كونها مؤامرات كونية أو ردات فعل عبثية، إذا أحسن الظن بها، وبالتالي ستقود إلى فوضى مدمرة، ومن غير المستبعد أن تعيد أيضاً إنتاج الاستبداد ثانية لكن بصورة أشد وأقسى وإن كان بشكل مختلف عن ذي قبل.

ووفقاً للاتجاهات التحليلية السوسيولوجية السابقة للثورات العربية في الألفية الثالثة، فإننا أمام عدة سيناريوهات محتملة للحراك المجتمعي العربي الراهن، وهي (عبد الله، 2012: 186):

السيناريو الأول، تشاؤمي: يرى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بلدان الربيع العربي؛ لأن كل ثورة واجهتها ثورة مضادة تقف خلفها قوى النظام القديم التي هددت الثورة مصالحها، ونالت من مكتسباتها، وتدخلات خارجية مستمرة، ما ينذر بأن المنطقة سوف تمر بمرحلة طويلة من عدم الاستقرار.

السيناريو الثاني، إصلاحي: تتبلور ملامحه في إدخال بعض الإصلاحات في الأنظمة العربية، وهي النجاح في إزاحة ديكتاتوريات وصلت إلى الحكم عبر موروث ثوري منذ منتصف القرن العشرين، وجاءت بأنظمة منتخبة بأدوات الديمقراطية، صعدت إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات، وهذا في حد ذاته من أهم نتائج ثورات الربيع العربي.

السيناريو الثالث، تفاؤلي: ينطوي هذا السيناريو على حدوث نقلة نوعية في حياة الشعوب والمجتمعات العربية تتجه بها إلى دولة المواطنة والقانون والمؤسسات، ويعم البلاد والمجتمعات العربية العدل والأمن والرخاء والتنمية وصيانة الحقوق والحريات العامة.

وأخيراً، نرى بأن الثورات العربية من الممكن أن تفضي إلى تحول ديمقراطي في بلدان الربيع العربي– إن جاز لنا التعبير– والمنطقة عموماً، إذا ما تجاوزت العقبات والتحديات الداخلية والخارجية التي تقف أمامها، وكذلك إذا ما توافرت الشروط والضمانات لصنع ذلك التحول المأمول، وليس مهما أو متوقعاً أن يتم ذلك التحول في فترة قصيرة، ولكن المهم أن يسلك ذلك التحول المسار الصحيح، عبر إقامة نظم ديمقراطية حديثة وفاعلة، تساهم في عملية تغيير واقع الشعوب العربية الى ما هو أفضل.

ولا ريب إذا أفضت هذه الثورات إلى قيام أنظمة ديمقراطية تعددية في الفضاء العربي، تكفل الحريات الأساسية وتضمن العدالة والمساواة، عندها سوف تتوحد أهداف الشعوب العربية وتتماهى تطلعاتها وينمو وعيها بضرورة العمل المشترك والجهود الموحدة والمواقف المنسجمة من أجل إسماع كلمتها وفرض رأيها ومراعاة مصالحها واحترام إرادتها. فقيام الديمقراطية في الفضاء العربي هو الخطوة الأولى نحو بناء كيانات إقليمية متكاملة ومنسجمة وصولا إلى بناء فضاء

موحد، وإقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية وأكاديمية تكاملية وفعالة... وإذ ذاك سوف يصبح من الممكن أن تشكل الأمة العربية محوراً وقطباً عالمياً مسموع الكلمة ومهاب الجانب.

المبحث الرابع: المشهد الخاص بثورة الشعب الليبي (2011)

يتبلور المشهد الخاص بثورة الشعب الليبي(2011) في أنه بعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في الإطاحة برأس النظام قام الليبيون بالثورة على حكم القذافي، والتي بدأت في شكل مظاهرات سلمية غير أن البعض من العسكريين تعامل بعنف شديد واستخدم أسلحة في محاولة لقمع الثورة، مما نتج عنه تحول الثورة إلى "حرب مسلحة " خاصة بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش إلى الثورة الشعبية واستيلاء الشعب على الكثير من الأسلحة من معسكرات الجيش وأقسام الشرطة، وانشقاق العديد من المسؤولين في البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وفي 27 فبراير تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الذي أصبح حكومة الثورة. وتعامل معه المجتمع الدولي وذلك عندما أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ الإجراءات لحماية المدنيين، وتداعت دول عربية وغربية وأحلاف عسكرية لتنفيذ القرار ألأممي الذي بدأ بتاريخ 19 مارس 2011.

كما نجح الشعب في السيطرة على المدن الساحلية في الشرق ومناطق الجنوب الشرقي وكذلك مدن في غرب البلاد في بداية المظاهرات، لتتحرر بعد ذلك معظم مناطق البلاد وخاصة العاصمة طرابلس في 28 أغسطس 2011... وفي 16 سبتمبر 2011 اعترفت الأمم المتحدة من خلال غالبية الأعضاء بالجمعية العامة بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره الحكومة الوحيدة في ليبيا ليتسلم المجلس مقعد ليبيا في المنظمة الدولية (الصواني، 2013).

واستناداً للمنظور السوسيولوجي التحليلي لمشهد ثورة الشعب الليبي (2011)، رأينا أن نوضح بأن جملة الأحداث سالفة الذكر والتي تطورت بشكل كبير ومتسارع، ولفتت أنظار العالم، واكتسبت القضية الليبية اهتماماً خاصاً، هنا نود أن نقرر بأن كل ذلك كان بسبب جرأة وحماس أبناء الشعب الليبي على النظام الدكتاتوري الذي واجه المطالب بالحقوق المشروعة بالتحدي والإهانة غير المشروعة، وأعلن الحرب وفرضها على الشعب الليبي الذي تسابق أبنائه إلى التضحية من أجل حريتهم ومكتسباتهم، والدليل على ذلك هو العدد الكبير من الشهداء الدين قدموا أرواحهم من أجل وطنهم(المغيربي، والحصادي: 2014)، ولإيضاح البعد التحليلي في هذا الصدد

سوف نستعرض المقدمات العامة لثورة الشعب الليبي (2011)، والعوامل الكامنة ورائها، ومن ثم طرح الرؤى المستقبلية لتلك الثورة.

أولاً: الشعب الليبي والمقدمات الأولى للثورة (2011)

هناك جملة من الأحداث الشعبية الشهيرة في عهد القذافي والتي تعد بمثابة التمهيد للثورة، وقد تم رصد أهمها على النحو التالي:

1. الأوضاع الاقتصادية السيئة، والهزيمة في حرب تشاد عام 1987، اتخذ النظام التسلطي السابق إجراءات تخفف من حدة تسلطه، فأفرج عن عدد هائل من سجناء الرأي، وألغى قوائم الممنوعين من السفر، واتخذ بعض الإجراءات في اتجاه اللبرنة الاقتصادية. غير أنه ما لبث حتى عاد وزج في السجن بنشطاء وحقوقيين، وأعد قوائم جديدة للممنوعين من السفر تضمنت أسماء قديمة، كما أن إصلاحاته الاقتصادية لم تطل اقتصاد الريع ونظام المحسوبية اللذين ظلا باستمرار يغذيان تجاربه السياسية (الصواني، 2013: 44).

2. مجزرة سجن أبو سليم الذي يُعد أكثر سجون ليبيا إحكاماً وتحصيناً، ولا يَخضع لإدارة وزارة العدل الليبية بل يُدار مُباشرة من طرف الأمن الداخلي. وفي عام 1996 قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي ضد المُعتقلين السياسيين، عندما تمرَّد عدد كبير منهم مُطالبين بأن يُحاكموا بشفافية بدلاً من اعتقالهم قسراً وبأن يَحصلوا على ظروف معتقل أقل سوءاً، ونتيجة لهذا فقد أطلقت أجهزة الأمن الليبية حملة يوم 28 يونيو من ذلك العام لقمع التمرُّد داخل السجن، وبذلك بدأت المَجزرة، التي قبضوا خلالها على مئات المُتمردين وقاموا بتصفيتهم جماعياً، ويُقدر عدد ضحاياها بحوالي 1170.

3. وفي عام 1996 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغرَ حجماً في العاصمة طرابلس أيضاً، إذ انتصرَ نادي الأهلي بطرابلس على نادي الاتحاد في إحدى مباريات كرة القدم، فتحمَّسَ مشجعو الأهلي وأخذوا بالهتاف ضد النادي الاتحادي وتأييداً للأهلي، وقد كان وقتها الساعدي القذافي حاضراً في المباراة على المنصة الشرفية، فلم تَرق له هتافات الجمهور لأنه كان عضواً في النادي الاتحادي آنذاك، ولذلك أمرَ قوَّات الأمن بإطلاق النار على المُشجعين فوقعت المجزرة التي

راحَ ضحيتها 20 مدنياً ممن كانوا يَهتفون للنادي الأهلي. وقد تسبَّبت هذه المجزرة بإغلاق نادي الأهلي وتجميد نشاط كرة القدم في كافة أنحاء ليبيا لمُدة ثلاث سنوات كاملة.

4. وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، التي خرج رداً عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فبراير واتجهوا نحوَ القنصلية الإيطالية، وحاولَ المُتظاهرون اقتحام القنصلية فاعترضهم قوَّات الشرطة، وبذلك بدأ الاشتباك بين المُتظاهرين الغاضبين ورجال الشرطة الذي تطوَّر إلى استخدام الرَّصاص الحي وانتهى بمقتل 11 متظاهراً وسُقوط ما لا يَقل عن 35 جريحاً. وبعدَ هذه المجزرة تطوَّرت الأحداث، فاندلعت الاحتجاجات مُجدداً يوم السبت وأحرق المُتظاهرون الغاضبون القنصلية الإيطالية فضلاً عن اقتحامهم لمديرية الأمن في بنغازي، وكانت حصيلة المباني الحُكومية التي أحرقوها في آخر الأمر حوالي 30 مبنى.

5. شهدت مدينة البيضاء في 1 سبتمبر عام 2006 احتجاجاً أثناء احتفال ما يعرف بـــ ثورة الفاتح، وقام بعض المواطنين بالهجوم على عربات بها دبلوماسيين والعقيد القذافي احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية بالمدينة، مما أدى إلى كسر نوافذ السيارات ولم يصاب على أثرها إي شخص .

6. ما عرف بـ "مشروع ليبيا الغد" الذي روج له سيف الإسلام القذافي وبدأت تباشيره عام 2006 بالإفراج عن أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة والإخوان المسلمين، وبالوعد بعدد من المشاريع التنموية وبمحاولة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتوسيع هوامش الحريات المدنية وتأسيس جمعيات حقوقية مستقلة. غير أن هذا المشروع فشل في تحقيق غاياته، بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية الراغبة في تنفيذه، التي كانت مقيدة بالتفويض الممنوح لصاحبه، ولتبنيه سياسة احتواء الاحتقان بدلا من العمل على علاج أسبابه (المغيربي، والحصادي: 2014).

7. شهدت مدينة يفرن في 24 ديسمبر عام 2008 والتي تعد حاضرة أمازيغ ليبيا احتجاجات كبيرة بعدما قام مجموعة لسيف الإسلام نجل القذافي باقتحام المدينة ومداهمة لعدد كبير من منازل الناشطين حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية مما أثار غضب أبناء المدينة وتم حصار المدينة وقطع الكهرباء والاتصالات عنها وهدد القذافي بقصفها بالطائرات.

ثانياً: لماذا اندلعت الثورة في ليبيا

إن اندلاع الثورة في ليبيا، هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم فردي قمعي، مارس كل موبقات الحكم المطلق، واختزل الدولة في شخصه، وبشكل عام تقف جملة من العوامل ساهمت في تجذير الكراهية لنظام القذافي واندلاع الثورة، يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:

1. عدم وجود صورة واضحة المعالم للدولة الليبية، تضاهي الدولة العصرية في المنظومة العالمية، وغياب أي تطور في مؤسسات وأجهزة الدولة.

2. أطلق القذافي العنان لأبنائه، عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسة في الدولة، وكأنه يقيم هيكلاً سياسياً غير رسمي بموازاة المؤسسات المترهلة القائمة.

3. الفساد الاقتصادي والمالي، فرغم أن ليبيا دولة نفطية على غرار دول الخليج إلا أن ثمة فارقاً كبيراً في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، ناهيك عن انخفاض مستويات المعيشة لكثير من الليبيين، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في مجتمع غالبيته من الشباب.

4. إضعاف المؤسسة العسكرية خوفاً من الاستياء داخلها، وخوفاً من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع. وبعد هيمنته على القوى القبلية لجأ القذافي إلى إنشاء هيكل عسكري داخل الجيش يدعى الكتائب الأمنية يقودها أبناؤه وهي أفضل تسليحاً من الجيش نفسه.

5. سيطر القذافي على وسائل الإعلام وسخرها لخدمة أهدافه وأفكاره الخاصة، والكذب على الناس. وذلك بدلاً من الاستفادة منها في نشر التوعية الشاملة؛ ونشر العلم والفضيلة.

6. لم يكن للتعليم دوراً فاعلاً في بناء الإنسان وقدراته ووطنيته، بقدر ما كان موظفاً وممنهجاً من قبل القذافي لخلق أجيالاً هامشية لا تعي مسئولياتها ودورها المجتمعي.

7. تدهور الأوضاع القيمية: إن تركة النظام السابق لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية، بل طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي. وعلى حد تعبير عياض بن عاشور، فإن إرساء نظام قيمي جديد نادرا ما يجري إلى تمامه، فهو يبقى دائما قابلا للتراجع والسير إلى خلف، والتبديل لا يكتسب نهائياً، إذ إنه لا يجري على خط سوي، بل يمشي على طريق مليء بالتناقضات والتمزقات والآلام. ويبدو أن

لتغيير المنظومة القيمية الليبية أثماناً باهظة قد لا تقل عن الدم والخراب وأن الليبيين قد بدأوا بالفعل في دفعها (المغيربي، والحصادي: 2014).

ثالثاً: المرحلة الراهنة ورؤى المستقبل

تعيش الدولة الليبية حالة اختلال توازن سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني قد يصل إلى حالة انعدام التوازن في بعض الأحيان، وهناك في المشهد الليبي حقائق واقعة بعضها مضيء مشرق وبعضها الآخر يلقي بظلال قاتمة على مستقبل الحياة السياسية ولكنها جميعا معطيات لابد من إدراكها وعدم إغفالها، أولها: إرادة الشعب الليبي ونجاحه الباهر الذي حققه بإسقاطه سور باب العزيزية رمز الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي إيذاناً بانتهاء حقبة مظلمة من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر. وثانيها: إخفاق المجلس الوطني الانتقالي والحكومات المؤقتة في إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، ووقوفها عاجزة عن الاستجابة للتحديات القائمة، وعدم قدرتها على التواصل والتفاعل مع متطلبات المرحلة طبقا للأولويات الوطنية. ثالثها: أن حالة اختلال التوازن التي تعيشها ليبيا في المرحلة الراهنة، اذا ما استمرت أو تفاقمت، ستقودنا حتما إلى ما يعرف بالدولة الفاشلة، ومن أبرز مظاهرها عدم بسط سيطرة الدولة الكاملة على إقليمها وفقدان هيبتها، والانفلات الأمني وانعدام الاستقرار، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة. وما يجره ذلك من مخاطر حوادث الإرهاب والعدوان المسلح على الأفراد والممتلكات، وحوادث الخطف والسرقة بقوة السلاح، وسيطرة الجماعات المسلحة على ممتلكات الدولة (خصوصاً في العاصمة طرابلس)، وعلى منافذ البلاد الحيوية، من معابر حدودية ومطارات وموانئ بحرية، وبقاء الجماعات المسلحة خارج سلطة الدولة، وقدرتها الفعلية على فرض وجودها والحصول على ما تريده من مطالب ومغانم تحت التهديد المباشر باستخدام القوة والسلاح، وبروز الجماعات ذات الأفكار المتطرفة المتشددة، وتماديها في فرض آرائها بقوة السلاح: هدم الأضرحة ونبش القبور وتهديد النساء على طريقة طالبان أفغانستان.

ويلخص المغيربي والحصادي الحالة الليبية الراهنة في أنها تواجه تحدياتها وعوائق وصعوبات يمكن أن نجملها، دون الجزم بحصرها، في ستة تحديات رئيسة تم تلخيصها في النقاط الآتية: (المغيربي، والحصادي: 2014).

1. الثقافة السياسية الشائهة، وانقسام النخب السياسية .

2. غلبة الميول الإقصائية، وعدم التسامح، وتمزق النسيج الاجتماعي.

3. الأوضاع الاقتصادية المتردية، الفساد المالي والإداري وسوء إدارة الموارد.

4. العوامل الاجتماعية المفرقة، وهشاشة المجتمع المدني، والتطرف الديني.

5. الفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية، والتدخل الأجنبي.

6. ضعف مؤسسات الدولة ، والتشكيك في شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية.

اليوم الشعب الليبي يتفاعل مع أزمته بطريقته الخاصة، ويحتاج إلي جهد كبير سياسياً واقتصادياً حيث أكد جميع الخبراء والمفكرين أنه علي ليبيا أن تستوعب الدروس السابقة للثورات العالمية والعربية... وهناك أيضاً كيفية التعاطي والتعامل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والشركات النفطية للإفراج عن عشرات المليارات من الأصول والاستثمارات الليبية المجمدة، وكيفية التعامل معها. وكذلك تأمين دخل وإعادة القطاع النفطي ليعود الإنتاج فيه إلى مستوياته السابقة على الثورة والحرب... كذلك العمل على رفع مستوى دخل الفرد اقتصادياً وتحسين الأجور على مستوى قطاعات العمل وهناك أيضاً التحديات الاجتماعية لشعب يجد نفسه في حاجة إلى أن يتم تأهيله وتحضيره للتعبير عن رأيه والانخراط في مجتمع حر بعدما تم كسر حاجز الخوف والترهيب الذي ساد لعقود.

ترتدي المرحلة الراهنة ثياب الخشية على ليبيا من تحديات تشتت الجهود وتبعثر القدرات. وخلال فترة ولاية المؤتمر الوطني، جرت أسوأ ممارسة سياسية، فتيارات الإسلام السياسي، أدارت العمل داخل المؤتمر، بطريقة تعسفية، وهذا أفرز انقسامات ومواقف متباينة راهنة قد أدخلت ليبيا في أجواء مرحلة جديدة، والأسوأ هو ظهور العديد من التنظيمات المتطرفة والإرهابية التي ترتع في الأراضي الليبية دون وازع، وتسعى إلى إعلان الدولة الاسلامية وهذا ما حدث بالفعل، ويخوض على إثرها اليوم أبناء ليبيا تحت لواء جيش وطني وليد يحارب الإرهاب ونجح في القضاء عليه في مدينة بنغازي وبعدها استعاد الجيش مدينة درنة من قبضة الإرهابيين، واليوم جميعنا نقف وراء دعم المؤسسة العسكرية لأنها الضامن الوحيد لاستعادة الدولة للقضاء على الإرهاب، وهي تسير بخطى حثيثة نحو هذا الهدف.

بجملة مختصرة الحالة الليبية الراهنة تحتاج لتحقيق ثورة في العقول والنفوس والوعي والسلوك، وتلك هي الثورة الحقيقية التي لا يكون فيها إصلاح النظام أو إسقاطه سوى خطوة ومحطة. وهذا الاتجاه نابع من حقيقة مؤداها: بأن الأمة التي كان لها تاريخ مثل التاريخ العربي والإسلامي، وأنجبت قادة وعلماء ومفكرين ومبدعين متميزين في شتى المجالات، هي أمة قادرة باستصحاب تجربتها الحضارية التاريخية، لمعالجة قصور وخلل واقعها المعاصر وحاضرها الراهن، وحسن صناعة مستقبلها (الحمد، 2011).

والأهم أن يكون هذا التغيير بالتدريج، فلا يمكن أن تحقق الثورة كل شيء بين ليله وضحاها، فالتغيير المفاجئ في المجتمعات العربية غير مناسب، ولا يخدم مصالح الشعوب العربية، لأن أي بلد عاش أهله لعقود طويلة تحت الاستبداد والقمع والفساد، في ظل حكم نظام شمولي (كما هو الحال في المجتمع الليبي)، لا يمكن أن يستوعب تغييراً مفاجئاً عنيفاً وسريعاً.

الخاتمة

بعد العرض السابق، نخلص إلى أن الثورة وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع، وتبقى كل ثورة متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة، لكن يجدر بالذكر أن اجتهادات المفكرين من مختلف التيارات أسهمت في فهم الثورة كظاهرة إنسانية تجسد حالة من التغيير أصابت عديد الدول العربية، والتي لا تزال تعيش في مخاض تلك الثورات، ولم يستقر المشهد السياسي في معظم تلك الدول.

والمجتمع الليبي كنموذج أمامه مشوار صعب ولكنه ليس مستحيلاً، وهنا يجب تشكيل حكومة وطنية، ووضع دستور يعكس ثقافة وقيم المجتمع الليبي، كما أن بناء دولة المؤسسات المدنية تُعَد من الأولويات؛ لأن هذا الموضوع يحتاج من أصحاب الخبرات المخلصين وتضافر الجهود للقيام على تحقيقه بالشكل المناسب الذي يحقق طموحات الشعب الليبي في الحرية والرقي والازدهار. وما يبعث الأمل في مستقبل المجتمع انطلاق الجيش الوطني الوليد من بنغازي نحو جميع المدن الليبية ليستعيدها لحضن الدولة، ويتعهد بمواجهة الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

ومن خلال التحليل السوسيولوجي السابق، تمكنا من رصد جملة من النقاط يجب الوقوف عليها ومراعاتها من أجل تشخيص الحالة العربية الراهنة وعلاجها:

أولاً: أننا أمام ظاهرة اجتماعية تدعوا الباحثين والمفكرين والأكاديميين لدراستها والخروج برؤية فكرية ونظرية عامة للثورات العربية لما يجب أن يكون عليه الحال بعد هذه الظاهرة الفريدة والمميزة لمجتمعنا العربي عامة والمجتمع الليبي خاصة.

ثانياً: يجب أن يستند معيار نجاح أو فشل ظاهرة الثورات العربية؛ هو حجم الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، والتأسيس لمناخ من الأمن والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوفير الطمأنينة.

ثالثاً: الواقع الليبي المعاصر والمتأزم يتطلب خطوات نهدف من خلالها أن نساهم في الخروج من الأزمة الراهنة، ونقترح في سبيل ذلك الخطوات الآتية:

1. تقديم رموز وقيادات ليبية مخلصة لقيادة المسار الوطني، تتجاوز الخلافات الشخصية، وتقطع الطريق على محاولات التمزيق والتفتيت، وعلى الحروب والأزمات الداخلية.

2. امتلاك القدرة على تحييد العامل الخارجي في التأثير على صناعة القرار الوطني.

3. تحقيق نجاحات ملموسة لدى المواطن العادي، وخصوصاً في مسارات الأمن والاقتصاد ومكافحة الفساد وصيانة الحريات.

4. تعميق التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع، وذلك من خلال تفعيل الحراك الثقافي والسياسي، والحوار الوطني الديمقراطي، عبر إعادة إنتاج وتشكيل الجمعيات والمنظمات وهيئات المجتمع المدني في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، في مناخ من الحرية والقانون.

5. العمل على احترام الدولة ومساعدتها في كافة الجوانب الحقوقية والمادية والمعنوية، وأفسح المجال أمامها لرصد كافة الانتهاكات التي تقع لحقوق الانسان.

6. الاهتمام بدرجة عالية بالتنمية البشرية، وخاصة مسألة تعميم التعليم والتقدم العلمي والتقني، ومكافحة البطالة، وتمكين المرأة من أن تأخذ دورها كاملاً في عملية التنمية.

7. معالجة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، وتحسين شروط الإنتاج الاقتصادي والزراعي، وتحديث بنيته الأساسية عن طريق إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة.

8. المصالحة الوطنية تقوم على أساس معالجة تجاوزات حقوق الإنسان وبناء خطوات مستقبلية من أجل تخطي المراحل المأساوية في ماضي الشعوب وتاريخها.

9. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي، وإعادة تنظيم الحياة السياسية على قاعدة الديمقراطية، والعمل على إنهاء كافة مرتكزات النظام الشمولي.

10. القدرة على التعاطي الإجرائي مع قضايا التعليم والشباب، والمستقبل.

والأهم أن يكون هذا التغيير بالتدريج، فلا يمكن أن تحقق الثورة كل شيء بين ليلة وضحاها، فالتغيير المفاجئ في المجتمعات العربية غير مناسب، ولا يخدم مصالح شعوبها، لأن أي بلد عاش أهله لعقود طويلة تحت الاستبداد والقمع والفساد، في ظل حكم نظام شمولي (كما هو الحال في المجتمع الليبي)، لا يمكن أن يستوعب تغييراً مفاجئاً عنيفاً وسريعاً، وقد أشار علم الاجتماع إلى هكذا مجتمعات عاشت الهوامش المتاحة، فأنها بحاجة إلى تغيير هادئ علمي مدروس، بحيث يستفاد من كل عملية لتوسيع هذه الهوامش. فنحن بحاجة إلى إصلاح النظام الاجتماعي، وبناءه على أساس المساواة والعدالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المراجع

الأسود، شعبان الطاهر (2003). علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الحمد، جواد (2011). ملامح النظام العربي ما بعد الثورات، تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن– عمان(http://www.mesc.com.jo).

السكران، جابر (2014). الثورة.. تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها، (جريده الجريدة ، تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية: (http://www.aljaredah.com).

الشرقاوي، باكينام رشاد (1993). الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الصواني، يوسف(2013). ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الطيب، مولود زايد (2001). علم الاجتماع السياسي. ليبيا: دار الكتب الوطنية.

المغيربي، زاهي ، والحصادي، نجيب (2014). التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومألات وفرص، مركز البحوث والاستشارات– جامعة بنغازي، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات– تونس، مارس 2014.

الكيالي، عبد الوهاب (1979). الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول.

الملاح، هاشم يحيى (2010). الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل, دار الكتب العلمية, بيروت.

بدوي، أحمد موسى (2018). ثورات الربيع العربي على طاولة البحث السوسيولوجي العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، الاثنين 15 أكتوبر، متاح على موقع:http://www.acrseg.org

برينتون، كرين (2009). تشريح الثورة، ت: سمير الجلبي وغازي برو، مشروع كلمة للترجمة: أبوظبي.

تهامي، مروة (2013). المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا 2011 دراسة أنثروبولوجية ميدانية مقارنة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

سلامة، عبد الغني (2014). الثورات العربية بين الإرادة الشعبية ونظرية الفوضى الخلاقة، مؤسسة الحوار المتمدنhttp://www.ahewar.org

شحاتة، دينا (2011). محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام– العدد184– إبريل.

طقّوش، محمد سهيل (2009). تاريخ العرب قبل الإسلام. بيروت – لبنان: دار النفائس. صفحات صفحة 4.28–465–18–9953–978 ISBN .

عبد الله، إيمان محمد (2012). الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عقيل، حسن عقيل (1995). فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات :E1 GA :فاليتا– مالطا.

عمارة، محمد (2011). ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف، القاهرة: دار السلام للطباعة.

كرازين، يوري (1975). علم الثورة في النظرية الماركسية، ت: سمير كرم، بيروت: دار الطليعة.

مجموعة من الباحثين، (2011). الربيع العربي إلى أين؟, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1، بيروت.

مجموعة مؤلفين، (2004). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط 4.

مقلد، إسماعيل صبري (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات " القاهرة: المكتبة الأكاديمية.